

❖ التحفظات على الديمقراطية وكيف يمكن مقاربتها: مناقشة عامة ختامية*

(4-8-5)

رئيس الجلسة د. خير الدين حسيب

المدخلات

- 1-4 عبد الله حموده
- 2-4 صباح المختار
- 3-4 عبد الله النيباري
- 4 4 جار الله عمر
- 5 4 عبد الوهاب الافندي
- 6 4 عمر عثمان
- 7 4 محمد الملي
- 8 4 بهاء الدين العسكري
- 9 4 مصطفى عبد العال
- 10 4 الفضل شلق
- 11 4 راشد الغنوشي
- 12 4 سعد الفقيه
- 13 4 خالد الحروب
- 14 4 على ربيعه
- 15 4 الصادق بخيت الفقيه

* قدم الى اللقاء السنوي الحادي عشر: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية (أزمة الديمقراطية).

- 4 16 أحمد الشاهي
4 17 أحمد عبد الرحمن
4 18 برهان غليون
4 19 ناصر قلوون
4 20 درويش بن فريج القببسي

4-1 عبد الله حموده

في الحقيقة أنا سعيد جدًا، لأول مرة أحضر ندوة من هذا النوع، أنا سعيد إلى حد كبير وأرى أن هناك ضرورة لبحث قضية الديمقراطية في البلاد العربية والعولمة. أحد الإخوة تكرم وقال (الدكتور مصطفى عبد العال) أنه إذا كانت الديمقراطية في البلاد العربية آتت نتيجة الضغوط الخارجية فإنه يجب دفع الثمن للطرف الذي تقبل ضغوطه وإذا كانت الضغوط من الداخل فإن الشعب هو الذي يدفع له الثمن.. وهذا صحيح تمامًا. وما يجب أن نراعيه من أجل أن يكون الضغط الأساسي آتياً من الداخل يتمثل في نقطتين:

1- إذا كان العمل من أجل بناء الديمقراطية يجب أن يكون من الداخل فكيف نعمل على إقامة مؤسسات وطنية أو قومية قوية تستطيع تحقيق تقدم على طريق الديمقراطية، لأن الديمقراطية ليست أيديولوجية كلها، وإنما هي نظام حكم وسياسة يتم بموجبها تسوية الصراعات والوصول إلى التسويات بين القوى الموجودة في المجتمع للتعبير عن محصلتها في النهاية. كما يجب أن يكون لهذه المؤسسات الوطنية تمويل عام، حيث يسود فكر عام إن العرب لا يتبرعون لتمويل النشاط السياسي بينون مسجداً ليتقربوا إلى الله، وعندما يأتي الأمر لبناء مستشفى تقل هذه التبرعات ولبناء مدرسة تقل وفي السياسة لا شيء إلا إذا كانت هناك أطماع أو نظم تضع وتقدم هذه التبرعات لتكريس وجودها.

هل من الممكن بحث نقطة تشجيع القطاع الخاص في البلاد العربية بعد أن وصل إلى مكان معين من النمو في بعض الدول لتمويل مؤسسات من النوع الذي يبني قاعدة للديمقراطية في البلد، لأن التجربة التاريخية أثبتت أن نمو الطبقة الوسطى والبرجوازية هو الذي حقق

الديمقراطية، نحن نريد إيجاد مؤسسات بقدرها أن تفرض الديمقراطية على الحاكم الذي لم يتنازل عن حقوقه المطلقة برضاه، وإذا تحقق هذا التمويل الوطني فهذا سيحقق ميزة ضرورية جداً وهي أن شخصاً مثل سعد الدين إبراهيم لن يتعرض لما تعرض له بسبب حاجته للحصول على تمويل من الخارج، نحن نحتاج إلى تمويل من الداخل لبناء قاعدتنا التي تعمل من أجل الوحدة الديمقراطية.

2- هناك خوف حقيقي، حالة خوف وليس وهما أو بغرض تبرير عدم الانتقال إلى الوحدة الديمقراطية. أن الدول الغربية تريد الديمقراطية لنفسها وليس لغيرها، وعلى استعداد لتأييد أي حاكم طاغية إذا كان ذلك يحقق مصالحها. وفي هذا السياق فإنه من الممكن إذا لم نتطلق في بلادنا مؤسسات ديمقراطية تستطيع أن تجعل المواطن يشعر بالانتماء الوطني والقومي بشكل قوي فإن هذا المواطن سيخضع لاغراءات واجتذابات خارجية مما يعيق ارتباطه بالقوى الوطنية، كما أن إعجابه بالغرب يجعله يتحول بصورة أو بأخرى إلى رأس جسر للغرب في مجتمعنا باسم التعددية. أنا من أنصار مؤيدي فكرة قيام مؤسسات ديمقراطية ممولة من الداخل.

4-2 صباح المختار

أولاً: أعتقد أن هناك عدداً من النقاط التي يمكن الرجوع لها، النقطة الأولى التي تفضل بها رئيس الجلسة حول موضوع مكانة الديمقراطية لدينا. وهل شعور الفرد العربي بالديمقراطية أو رغبته يشكّلان جزءاً من الحاجة الحقيقية للفرد العربي؟، أنا أعتقد أن الجواب على ذلك يجب أن يكون بالنفي لكي نكون واقعيين. هناك ضغوط على الفرد العربي من مختلف النواحي، فهناك ضغوط واحتياجات لها علاقة بحياته اليومية وبأمنه وسلامته والاستقرار وكل واحدة من هذه الاحتياجات لأشكّ تسبق التفكير في الديمقراطية.

أعتقد أن التفكير بالديمقراطية لا يزال مقصوراً على النخبة لأنها الأكثر إدراكاً والأكثر ارتباطاً من عموم الشعب، وهذا يعني ضرورة العمل من أجل نشر الوعي الديمقراطي، ولهذا أعتقد أنه

يجب أن تكون هناك خطة للعمل قريبة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة المدى. فيما يتعلق بالخطة البعيدة الأمد، نحن بحاجة لأن ندرك عددًا من الثوابت، منها أولاً نبذ موضوع الإقصاء واستثناء الآخرين بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية، فقد آن الأوان أن نبتعد عن الاتهامات فالعلمانيون مثلاً لا يتحدثون إيجابياً عن الإسلاميين والاتهامات توجه إليهم في حين أنني أعتقد شخصياً إن الحركات الإسلامية تتعرض إلى اتهامات غير مبررة على الإطلاق بينما أوصلتنا، الحركات العلمانية السياسية التي مارست الحكم في العالم العربي إلى نكبات لم نشهد للحركات الإسلامية شيئاً منها وليس مبرراً أن نشير إلى أفغانستان أو إلى إيران باعتبار أن شيئاً من ذلك يمكن أن يحدث في مجتمعاتنا. في معظم المجتمعات العربية الحكم في أكثر الأوقات باستثناء المملكة العربية السعودية بأيدي المؤسسات الحزبية غير المنتمية إلى الحركات الإسلامية.

أعتقد إن الاتهامات غير واردة فيما يتعلق بمحاولة إقصائهم بدعوى أنهم لو تسلّموا الحكم فإنهم سيمارسون الديكتاتورية، هذا الافتراض غير مقبول. إن هذا غير مقبول منهجياً. مع كل هذا يجب أيضاً إعطاء أو إدراك أن السلطة مهما كان نوعها سواء كانت إسلامية كما في السودان أو علمانية كما في العراق تخشى من الديمقراطية وليس في ذلك شيء غريب فمن يملك الشيء يحاول أن يحافظ عليه، وأعتقد أن الأمر سيكون نفس الشيء لو أن المعارضة تسلّمت الحكم. يجب تنشيط عمل المنظمات، منظمات العمل المدني لمحاولة خلق القاعدة الديمقراطية في التفكير وفي العمل التنظيمي. نحن بحاجة إلى عملية تثقيفية على المدى الطويل. نحن بحاجة إلى عملية مؤسسية فيما يتعلق بالمنظمات.

وأعتقد أن التنظيمات العربية الموجودة في مجال العمل المدني في غالبيتها تتم بإرادة السلطة، وبالتالي تنتقل من مؤسسة العمل المدني إلى صوت آخر للسلطة، وأتصور أنه على المنظمات التي ترغب في العمل السياسي أن تتخربط في منظمات العمل المدني، لكي تنقلها من أداة بيد السلطة إلى منظمات تخدم القضية العامة وقضية الشعب، أخيراً أعتقد أن محاولة استيراد

المبادئ عملية غير مجدية ما لم يكن هناك استعداد للتراكم الحضاري والممارسة الديمقراطية سواء كانت على مستوى العائلة أو على مستوى التعليم أو على المستوى السياسي.

4-3 عبد الله النيباري

بالنسبة للتحفظات فإنني أفهم التحفظات التي قدمها الدكتور سعد الفقيه لأنها تحفظات القوى الإسلامية على الديمقراطية، لكني لا أفهم التحفظات الأخرى على الديمقراطية. بالنسبة للشق الأول. أعتقد أن الورقة التي قدمها د.سعد تستحق المناقشة، لأن الحوار ليس موجوداً بشكل كاف بين هذه التيارات وخارجها. وأنا أعتقد أننا بحاجة لأن نفجر هذه النقاط داخل هذه التيارات في الإطار الإسلامي، التعبير الإسلامي غير دقيق ولكنه المصطلح المستخدم في إطار المنظومة الإسلامية.... وهذا أمر يتطلب مزيد من النقاش داخل هذا الإطار الإسلامي من أجل تحديد موقف تجاه الديمقراطية. الإشكالية الأساسية كما ذكر د.خالد، أنه هذا الموقف يستند إلى نص منزل بينما النظر للدولة يجب أن يكون باعتبارها جهازاً للحكم.

ومن هذا المنطلق أعتقد أن هذا سوف يؤدي إلى الاحتكاك وإلى التخاصم وإلى زرع عدم الثقة وإلى الصدام، ودائماً أي قضية سياسية تطرح تكون المرجعية فيها للنص كما يفسره القائل ومن يقول غير ذلك فهو كافر، هذه تجربتنا في الكويت. في الكويت التجربة البرلمانية مصدر للنزاع والشقاق وعدم الثقة هو طرح قضايا على اعتبار أنها شرعية بالاستناد فيها للمرجعية الشرعية وإن كان الرأي مجرد تفسير، وبالتالي تؤدي إلى تفجير معارك وتحرف الطريق عن الاتفاق والتحليل السياسي لتحقيق الديمقراطية، ويكون المستفيد فعلاً أطرافاً أخرى من هذا الشقاق، إذا كان هنالك فعلاً مستفيد. أعتقد أنه إذا كانت مرجعية بناء الدولة هي للنص المنزل سوف يبقى هذا الاختلاف والذي يؤدي إلى احتكاك وإلى صراع. وأعتقد أنه لا يمكن أن نتغاضى عن تجربة السودان وأفغانستان. والمسألة الثانية، ما يحصل أحياناً من إطلاق العلمانية باعتبارها تهمة تستخدم ضد الآخرين، العلمانية تهمة تعني الكفر ودائماً تستخدم وتروج في الأوساط الشعبية.

النقطة الثالثة تتعلق بدور المثقف، وقد أشار خير الدين حسيب الى اجتماع قبرص عام 1983 حول أزمة الديمقراطية الذي مضت عليه الآن عشرون سنة. هذا الاجتماع انطلقت منه... المنظمة العربية لحقوق الإنسان والعمل الديمقراطي لكن دور النخب المثقفة حتى الآن دور أعتقد ضعيف وغير مؤثر. ونحن لمؤازره عبد الناصر تغاضينا عن الديمقراطية في ذلك الوقت، وبعد سنة 1967 أدركنا أن أحد أسباب الهزيمة كان فقدان الديمقراطية في نظام عبد الناصر. ولكن المثقفين العرب القومييين واليساريين أعتقد مازالوا أيضاً - في اعتقادي - صامتين عن الأنظمة غير الديمقراطية والديكتاتورية، وأحياناً يمكن أن يأخذوا مواقف مساندة لهؤلاء، منها الصمت والتغاضي ولا يوجد أي تفاعل ديمقراطي بين النخب. فنحن نتكلم كثيراً عن الديمقراطية، ولكننا نحن بحاجة إلى أن نقرن الكلام بالعمل والممارسة حتى لا تتكرر أخطاء غياب الديمقراطية، وسكوتنا عنها رغم إن عبد الناصر باعتباره بطلاً قومياً كان يقود معركة تحرير، وبالتالي كان هناك مبرر إلى حد ما لكن ما هو مبرر السكوت العام عن الأنظمة الديكتاتورية في البلاد العربية ونحن لا نسمع أي نقد لها؟

النقطة الرابعة التي أشار إليها د.الرميحي تتعلق بموضوع أفغانستان والسودان، لقد ذكر أحدهم السعودية، والسعودية لا خلاف عليها. لكن السودان حركة شعبية وهذا هو ما يستدعي السؤال، أما في السعودية فإن النظام استبدادي، وعموماً فإن التغاضي عن الديمقراطية في النظم التي تدعى الحكم بالإسلام وتعمل على الإقصاء واستبعاد الآخرين أمر واضح، وهو يعكس ازدواجية موجودة عند النخب الإسلامية.

4-4 جار الله عمر

أشكر الأخوين الدكتور على والأستاذ رغيد لإتاحة الفرصة لهذا الحوار. وهذه الظاهرة الآن صارت تمثل قيمة حقيقية لدى المواطن العربي، بالمعنى العام ليست الديمقراطية حتى الآن بالشيء الرئيسي لأن العائلة ليست ديمقراطية والمدرسة ليست ديمقراطية. ونحن في النهاية من

بيئة ليست ديمقراطية أن المظاهرات الكبرى التي خرجت في العالم العربي لم تخرج من أجل الديمقراطية بل ربما كانت مناهضة لها.

الجمهور مستعد لأن يتحرك بهذا الاتجاه الإشكالية التي يجب أن نعترف بها هي أن الناس تخرج في مظاهرة ضد كتاب ولكنها لا تتصدى لإطلاق سراح معتقلين بدون محاكمة. هذه هي المشكلة. وهذا لا يعني أن الأمور لا تتحرك. بالنسبة للسؤال الثاني عما إذا كان هناك تغيير عند التيارات الإسلامية؟ لقد حدث تغيير بل تغيير كبير، ولكن هذا التغيير حتى الآن مازال دون المطلوب والحال ما زال مثل ما كان، الأهم هو الوصول إلى السلطة لدى الجميع ولم يعمل أحد منا هذا حتى الآن أكثر من ذلك، هذا مثلاً بالنسبة لليمن، الإسلاميون في اليمن عندهم عمل مشترك اسمه النضال المشترك في مواجهة السلطة أو الحكومة لتحقيق المطالب المشتركة، هناك مطالب مشتركة بيننا وبين 90% في تيار الإسلاميين، وفي النهاية التيار الاشتراكي والتيار القومي، لكن أيضاً هناك تيار معاكس آخر، وهذا يتطلب في النهاية تطبيق القانون.

كيف يتم الانتقال من هذا الوضع؟ في رأيي أن هذا يتحقق عندما يمكننا جميعاً أن نلجأ إلى القضاء، من أجل خلافاتنا. يبقى طبعاً عندنا مشكلة كيف نصل إلى مستوى تداول السلطة بمعنى أن يصل حزب إسلامي أو حزب اشتراكي إلى السلطة ثم يتخلى عنها طواعية، هذه طبعاً إشكالية ثانية، كيف نمارس الديمقراطية من هذا الجانب؟ هذه ليست قضية عربية فقط إنما في أوروبا أيضاً هناك معركة تغيير لإرساء أسس تداول السلطة وإعادة تداولها سلمياً. علينا أن نسلم بهذه العملية ونتعلم كيف نمارسها. في رأيي لا يوجد حل في العالم العربي لتداول السلطة حتى يكون هناك ميزان قوي يتأسس عليه نظام سياسي، المهم ما أريد أن أقوله هو أن عملية التطوير تبدأ في المجتمع المدني من أجل الوصول إلى حل وسط في تداول السلطة والخروج منها واستلامها بالطرق الديمقراطية.

4-5 عبد الوهاب الأفندي

كوننا نتناول هذه الورقة ونتحدث عن الديمقراطية ومكانها في حياتنا السياسية، يجب أن تأتي أو لا تأتي. هذا دليل على أن هناك أمورًا موضوعية لا تتحقق. فالديمقراطية لا تأتي أساساً بقرار من مثقفين ولا من حاكم، الحريات لا يمكن انتزاعها انتزاعاً. في تونس هناك حركة رائعة جداً من المعارضة التونسية والقوى الديمقراطية..... هذا الأمر في السابق كان فيه كل واحد يريد أن يستخدم الثورة ضد الآخرين بينما الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب إلى أن نصل للمرحلة التي يكون الشعب فيها شعباً موحداً تجاه الطلب الديمقراطي، عندئذ يتحقق هدف الديمقراطية. هناك قضية مشهورة عن إمام اليمن حين جاء إليه قادة الحركة الدستورية وطرحوا عليه أسئلة فأجابهم ما هو الدستور. الدستور عبارة عن نصوص مكتوبة تحدد سلطة الحكم. قال لهم هل هناك أحد يقيد نفسه؟!.. ما من حاكم يقيد نفسه. أنا أتحدث أولاً عن تحفظات الإسلاميين عموماً وهي تطرح معضلة ليس لها من حل. إذا كانت الدولة لها وظيفة فهذا يعني أيضاً إن وظيفة هذه الدولة ممكن أن يستخف بها الذين يملكون السلطة فيها. هناك إشكالية أخرى عندما تكون الدولة دينية ومذهبية، وهناك دولة شيعية الآن في إيران ودولة للسلفيين في أفغانستان، وهذا الحل يتطلب هجرة تجعل كل معتق لمذهب أو تيار يذهب إلى دولة معينة.

الإشكال الذي سيواجهنا في ذلك هو غياب الحل الديمقراطي. هذه القصة ليست نظرية، في الجزائر اطلعنا على شريط فيديو لحركة إسلامية. كانوا يحاكمون شخصاً من جماعتهم ويحاولون إقناعه أنه كافر. الموضوع يحتاج إلى حسم، ويجب أن نحسم قبل قطع الرأس. لابد إذن من الآلية التي نتفق عليها لحسم الخلاف وحماية حقوق المواطن. من الناحية الأخرى وما قلت في تعليقي على ورقة الدكتور الرميحي أنه يوجد فعلاً تحفظات. وسببها هذا الإشكال أنه لا توجد وحدة ضرورية بين الجماعات في البحرين، هناك إشكالية الانقسام في الرأي وهناك مشكلتان يجب إن ننظر فيهما وعلى كل تيار أن يحدد. طبيعة الآليات التي سيعتمدها لحسم الخلاف وتحديد الحق من الباطل وحماية حقوق الناس في هذه الدولة. أيضاً هناك خلاف وقد

وقع بين الصحابة، وما هي طريقة حل الخلاف؟.. الديمقراطية حددت وسائل الخلاف والحسم. هذه الآليات مثل سلطة القضاء المستقل عن سلطة الشعب. بعض الناس يذكر خطأ أن الديمقراطية فوضى، هذا ليس صحيحاً، وفي الدول الديمقراطية فإن النخب أيضاً يجب أن تقود هذه مشكله في مجتمعنا. النخبة عندنا، كما يقول الأخ صباح، الشعب يجب أن تكون له الأولوية، هذا غير صحيح لأنه بالنسبة للمواطن العراقي والسوري، الأولوية هي لهذا الاستبداد الذي يجثم على الصدور. ما من أحد يقول أنا أريد الاستبداد لكن النخبة المفكرة لم تطرح الديمقراطية كحل. طرحت خيارات أخرى ليس من بينها الديمقراطية. هل تعتبر النخبة هي المسؤولة عن الطرح الذي يوجب التحفظات المحددة على الديمقراطية ويوجد مبررات لاستمرار الاستبداد؟!

4-6 عمر عثمان

في الحقيقة أن وجود الطرف المخالف بهذه الطريقة من الطرح عدة مرات يحمسنى الرد ويدفعني إلى الصراحة أكثر، فالطرح الذي طرحه بعض الحاضرين يدفعني إلى المخالفة الصريحة للسياق العام للموضوع. لماذا الواقع الفكري الذي يمارس من قبل المفكر، غير الواقع الفكري الذي يطرحه السياسي الذي يعاني من الصدام؟.. هناك واقع فكري لمن هو في السلطة سواء في البرلمان أو في العمل الشعبي. هناك من يسعى دائماً للبحث عن قواسم مشتركة، لكن مثل النيباري الذي يحرض معركة برلمانية بينه وبين الإسلاميين فإنه رفض حتى أن يسميهم باسم محبب بل باسم مقذوف من قبل غيرهم بالإيهام (إسلاميون)، يدل على أنه.. مع الاعتذار يتبع المخاتلة الفكرية التي تمارس في داخل الدوائر الفكرية، لا أريد أن أعرف قدر مرجعيتها فيما قال. الآن عندما يطالب المسلم بالتخلي عن مرجعية النص لقبوله، وألا لا يعد أصلاً شريكاً في عملية بناء نهضة الأمة. هذه الظاهرة موجودة على أرض الواقع، هناك من يطالب كما قال الشيخ راشد بتخليك عن إسلامك كمرجعية لتكون معه في عملية النهضة. أنت عندما تتخلى أو تتحدث مع الآخر وتخاطبه فإنك تخاطبه من منطلق ذاتي. وهذه النقطة التي ربما

أشير إليها موجودة في الفكر القومي، خاصة الذي تبني داخليًا الفكر اليساري ولم يعتبر أبدًا الدين جزءًا من مكونات الأمة.

أنا أتكلم عن الموجود. عندما أقرأ فكر ساطع الحصري فقط هو مجرد لغة تاريخ الدين عنده ليس مكونًا رئيسيًا وأنتم في مركز دراسات الوحدة العربية لعلمكم أكثر نشرًا لتراث ساطع الحصري بالرغم من أن مقدمة كل كتاب تقول أنه لا يعبر بالضرورة عن أفكار المركز. بمعنى أننا نطالب أن نكون مقبولين عند الآخر الذي لا تقبله الأمة لا تقبله، بدليل إننا صرنا نشاهد مظاهرات ضد كتاب. هكذا تختزل، المظاهرة ليست ضد فكر، المظاهرة ضد سب وشتيم. ممارسات مبتذلة مهينة ربما تجدها في الشارع السوقي أو في فيلم سينمائي غير نظيف تقال كلمات في حق مقدس لدى هذه الأمة. فالمظاهرة ليست ضد كتاب بمفهوم الكتاب. لذلك لا ينبغي أن يطالبنا أحد بالتخلي عن مرجعية النص لكي نكون مقبولين، أصلًا نحن نعتبر وكما ذكرت للأستاذ راشد، أعتبر أن هذه اللقاءات جاءت بعدما تخلى الفكر اليساري والقومي عن قيادته للأمة، فأصبح يفتش في الدفاتر القديمة. تعالوا نبحث عن الديمقراطية ونجيء بالآخر بعدما تخلى عنها المأساة والملهاة التي أضحكت الناس بوضع مثل الجزائر مارسها رجل أو دولة تعظم في هذا المقام مثل دولة جمال عبد الناصر أو دولة ربما خجل البعض أن يذكرها لكن المثقفين يقومون بدور الدفاع عنها وتبنيها.

هل المحاكمات أشار إليها بعضنا في الجزائر قد مورست في محاكمات عالمية للدولة كمؤسسة نظيفة تمثل الأمة ، هذه المحاكمات مارسها جماعة بأحق ما يمارسها هذا الإنسان القابع في الجبل، مارسها بطريقة لا تمثل فكرًا، لا تمثل فردًا أو إنسانًا لكن الممارسات الواقعية للتيار القومي والتيار اليساري أكثر مأساوية ربما تضحكننا تلك المآسي التي مارسها الدولة أكثر

مما سمعنا من ضحكات في هذه الجلسة على الصورة التي أحب الدكتور عبد الوهاب إن يضحكنا قليلاً على الإسلاميين بنقل محاكمات الجبل في الجزائر.

لكن التيار القومي مازال يدافع عن صورة الرجل البطل التي تمثلها صورة جمال عبد الناصر وغيره، مثل هذه الممارسات الواقعية الحقيقية كما نرى الآن في موضوع أفغانستان. صارت المسألة شعارات. يجب أن لا نحاسبها وأن لا تؤخذ في السياق العام باعتبارها صورة نمطية من القذارة. أفغانستان إلى الآن الحكام هناك يعاملون كحركة حتى على مستوى الإعلام وعلى مستوى الدول وعلى مستوى الموظف والمثقف يعاملها كحركة ويحاكمها كحركة ويتعامل معها كحركة ويأبى إن يتعامل معها كدولة. وهذا يقارب الحقيقة لأن إعطاء صفة الحكم عليها كدولة مستقرة مسألة فيها تجاوز عن حقيقة الواقع. ينبغي أن نكون كلنا مساهمين في دعوتها لأن تكون دولة.

4-7 محمد الميلي

فقط عندي تعقيب سريع على ما قاله الأخ جار الله عمر بأننا لم نشاهد مظاهرات دفاعاً عن الديمقراطية بل ضد الديمقراطية. بالنسبة للشق الأول تعود القضية إلى المستوى المعاشي للفرد. لكن بالنسبة للشق الثاني كانت هناك مظاهرات من أجل الديمقراطية في الجزائر. حدث ذلك في الجزائر سواء الآن أو حتى من قبل حتى في نفس الحزب الواحد، ففي سنة 1984 صوت المجلس الوطني الجزائري على قانون الأسرة، الذي انتقص من مكانة المرأة وانتقص من حقوقها خلافاً للدستور الذي كان قائماً آنذاك والذي كان يساوي بين المرأة وبين الرجل، قامت مظاهرة قادتها نساء وعندما أخذت النساء إلى مركز الشرطة للاستتطاق توجهت إحداهن إلى من كان يستجوبهن وقالت له لولا كفاحن نحن من أجل الاستقلال لكان مصيرك أن تصبح ماسح أذنية. وبعد ذلك في المظاهرة، إحدى الأخوات كانت زهرة بريم زوجة الضابط رئيس المستنطقين وقد خرجت زوجته متظاهرة ضد قانون الأسرة. هناك حركة تدافع عن الحرية، وتدافع عن الديمقراطية. الحالة الجزائرية عموماً لا تتطابق مع حالات أخرى لكنني أحببت فقط المشاركة.

4-8 بهاء الدين العسكري

في البداية أود أن أقول أن رئيس الجلسة قال سنعطي فرصة للذين لم يتكلموا، لكن بعد ذلك تعطى الفرصة للذين تكلموا. عندي إشارة بسيطة في الحقيقة سجلتها على ورقة من خلال ما استمعت إليه، ومن الممكن هنا أن أقول بعض الأسئلة. لماذا نصر على أن الديمقراطية هي البضاعة أو الإنجاز الوحيد الذي ستقوم عليه حضارتنا المعاصرة؟، لماذا لا نحاول أن نقول بالفكر الإسلامي الذي يبدو أنه مرشح أكثر من غيره بحكم أنه نسيج المجتمع وثقافته وهو الأقدر على تقديم حياة ملائمة للشعب والوريث الأمتل للديكتاتورية والبنى العربية خصوصاً. وهذا الأمر تؤكد أو تثبته الانتخابات المزورة في بعض البلدان العربية كتونس والجزائر. لماذا اعتبر الدكتور فواز جرجس وغيره أن الديمقراطية ثقافة عالمية أليس هذا ترويحاً وتبريراً للفكر الغربي الوافد فليست الديمقراطية ثقافة عالمية بل هذه خرافة، وإنما يمكن القول أن هناك ثقافة تأمرية تسلط على الشعوب الضعيفة. ولعل كتاب "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما أكبر دليل على ترويح هذه الثقافة، إضافة إلى ترويح ثقافة العولمة، ألا تقف الحركات الإسلامية سداً منيعاً بوجه موجة التغريب وتشكيل عقول على النمط الغربي وأخلاقياته لكي تعادي الحركات الإسلامية الصحيحة التي تريد تغيير الواقع إلى واقع أفضل. وقد حاول البعض الانتقاص من الحركات الإسلامية، إذ يضرب مثلاً بنماذج تاريخية تمثلت في اغتيال فرج فودة في مصر وإعدام محمد محمود طه في السودان، وهذا يتذكر محكمة في السودان وفي نفس الوقت يغفل عن دراسة مواقف الحركات التي تتبنى الديمقراطية تجاه التيارات الإسلامية بل إن دولة مثل فرنسا وهي حاضنة الديمقراطية الغربية منعت بعض المسلمات من دخول الجامعة لارتدائهن الحجاب وترتكب حماقات في بعض الدول قد تبدو سبة عند البعض. لماذا تحاكم بعض الدول الإسلامية كالسودان وأفغانستان على إنها دول ارتكبت وترتكب حماقات في حين أن أمريكا ترتكب أكبر الجرائم في حق الشعب العراقي والفلسطيني وسابقاً فينتام والصومال باسم الشرعية الدولية والديمقراطية ولا يندد بها بنفس القوة. وأخيراً أريد التعقيب على الدكتور فواز وأقول له وقد تكلمت في هذا سلفاً معه إطلاق لفظ "الإسلاميين" وهو في الحقيقة لفظ قد استخدمه بعض

المفكرين الذين عاشوا في الغرب وعلى رأسهم محمد أركون في فرنسا وهو في الحقيقة مصطلح لا يقبله الإسلاميون على أساس أن كلمة "إسلاموي" تختلف عن كلمة الإسلامي الصحيح وهذا في الحقيقة تعريض ونيل من بعض الحركات والزعامات الإسلامية.

4-9 مصطفى عبد العال

في تصوري أن الهدف من هذه الجلسة هو محاولة النظر ليس فقط في موضوع الندوة (التحفظات علي الديمقراطية) بل هو أيضاً النظر في تلك العلاقة بين الباحث والمبحث بمعنى أنه من المفيد أن يستوقفنا ليس فقط خطاب النخبة عن الديمقراطية بل وضع هذه النخبة من الديمقراطية، وفي هذا المجال أود أن أشير إلى تقديري للدكتور الكواري والدكتور الصلح ليس فقط لنشاطهما ومثابرتهما بل أيضاً لكونهما لم يجعلنا من هذا المشروع مؤسسة ضخمة تؤدي مثل أغلب المؤسسات العربية الضخمة إلى تنشيط حالة الاستنزام حيث يصبح من الضروري كلما تضخمت المؤسسة أن تتضخم مساحة الجالس علي المنصة بشكل طردي لقدرته علي استنزام أعداد متزايدة من البشر.

وإذا ما كنا بصدد الحديث عن دور البشر وقدراتهم فيما يخص واقع الديمقراطية في العالم العربي فقد يكون من المفيد النظر إلى جدلية العلاقة بين النخب والشعب- دون أن نكون متعسفين في الفصل بينهما- فالأخ أبو عمر مثلاً قد يكون ارتداؤه زياً "إسلامياً" أكثر قدرة علي مخاطبة الناس من مثقف" ما بعد الحداثة" بنيايه الباريسية إلا أن هذا النصر الذي حصده الأستاذ أبو عمر لا يجب أن يجعلنا نغفل عن طرح السؤال إذا كان الناس يتظاهرون لمنع محجبة من دخول الجامعة مثلاً لما في هذا المنع من إهدار لحق هذه الطالبة فلماذا لا يتظاهر نفس الناس وغيرهم رغم علمهم بما يرتكب من فظائع في السجون العربية قد يكون في عدم التغافل عن طرح مثل هذه الأسئلة أمل في أن نري واقع أمتنا ونخبنا بعيداً عن الاستسهال الأيدلوجي الذي نري أنه آفة خطيرة، لعل لقاءاتنا هذه تجعلنا نحد من آثارها المدمرة.

10-4 الفضل شلق

ربما كان مفيداً أن نتحدث عن الحرية والديمقراطية. الديمقراطية هي نظام من أجل الحرية وألا نجد حتى هذا الوقت في تاريخ البشرية نظاماً أفضل من نظام الديمقراطية للوصول إلى الحرية. والموضوع الأساسي في نظري هو أنني قومي لا أجد فرقاً كبيراً بين التنمية القومية والتنمية القطرية باعتبار كلا منهما مادة واحدة لكن التعبيران مختلفان، أنا في رأيي التنمية محاولة التعبير عن المجتمع أو تغييره إلى الأفضل. عبر المجتمع أنت بحاجة لكي تعرف وتعني هذا المجتمع وأن تكون متلاصقاً معه أنت بحاجة إلى معلومات كثيرة عندما تريد أن تعرف المجتمع أما عندما تريد تغيير المجتمع فأنت بحاجة إلى أفكار قليلة جداً. تريد ان تصوره صورة ذاتية وتتاضل من أجل تغيير المجتمع لكي يأتي حسب هذه الصورة وبالمناسبة كلنا نعرف... الأحزاب التي وصلت إلى السلطة وأصبحت في السلطة. كانت ديمقراطية قبل وصولها للسلطة لأنها كانت على احتكاك بشعبها ولأنها كانت تريد كسب الناس.

11-4 راشد الغنوشي

إننا إذا انطلقنا من كلمة الأستاذ شلق أظن علينا أن نفهم المجتمع، إذ أن فهم المجتمع هو الطريق إلى الحرية وإذا فشلنا في عملية التغيير الاجتماعي فهذا يعني أننا لم نفهم هذا المجتمع باعتبار أننا نخبة تكونت في ظروف تاريخية محددة تكونت فيها حواجز بينها وبين المجتمع. هناك هوة بينها وبين الناس قد تختلف مساحتها من مكان إلى آخر، ولكنها قائمة ولا يمكن تجاهلها. ومهمتنا في المرحلة الراهنة وعبر الندوات وغيرها هو أن نتواصل، أن نضع جسوراً بيننا وبين الناس هذا هو شرط التغيير. فمهمة التغيير لا يمكن أن تتجزأ إلا بالتوافق بين النخب أولاً على أساس أنه لا يمكن للنخب أن تغير المجتمع إلا بالتوافق مع الناس. مشكلة الحدائث في العالم العربي أن النخبة أرادت أن تغير الناس هؤلاء غوغاء وهمج وبقايا من التاريخ ينبغي علينا أن نغيرهم، نحن الأطباء والناس مرضى والطبيب ينبغي أن تعرض عليه حالة المريض حتى

بدون اقتناع منه، ونحن حتى الآن شعوب لا تزال تخضع لسلسله من العمليات يفرضها علينا الغرب بواسطة نخب هذه هي النقطة الأولى التي نحتاج من خلالها إلى التواصل بالحوار.

أظن أن هذه الندوة جلبت طائفة أخرى من الناس، ممن لم تكن تحضر في السابق. فهي تحضر الآن وتعبّر عن رأيها، والديمقراطية ليست إلا أن يتعايش الناس وأن يقبل الناس بعضهم بعضاً كعقيدة، وبقدر ما تنتشر هذه التربية وتكون لها أسس ثقافية بقدر ما تتجح هذه الديمقراطية. والمشكلة دائماً هي عند النخب أكثر مما هي عند الناس. مهما امتد جوارنا ستظل هناك اختلافات كما قال الدكتور عبد الوهاب الأفندي فكيف نحسمها؟ مركز دراسات "المعانة" العربية قام بدور مهم جداً في التأسيس الثقافي لهذا الحوار المطلوب، وهذه الندوة قامت بدور. والمطلوب أن تتعدد هذه الأدوار لكن مهما امتد الحوار ستظل هناك اختلافات.. كيف نقاربها؟

هنا تتدخل الديمقراطية لتنظيم قيمة إسلامية اسمها التشاور. بمعنى أن القرار الذي يخص الناس لا يرضون بأن يقوم بالتغيير فيه شخص أو مجموعة. بالتالي فالشورى أحسن ما أبدع الإنسان وحتى الآن هي ليست مقدسة أو نهائية أو مطلقة وإنما هذا ما توصل إليه الناس. السؤال الذي سأله د.حسيب، هل شعوبنا تضحى من أجل الديمقراطية. هل الديمقراطية هي التعبير عن إرادة الناس، فإرادة الناس لها جوانب سياسية وفيها جوانب اقتصادية وفيها جوانب ثقافية على كل لا أحد يتهم شعوبنا بأنها لا تضحى والسجون مليئة في كل مكان وهي ليست ممثلة بمواد خام وإنما بطاقات نضالية تضحى من أجل التغيير إلى الأحسن. ولا توجد أمة مطموع فيها في العالم مثل أمتنا لأنها متمسكة بالحرية ولا يوجد أمة بذلت الدم حتى الآن ولا تزال، مثل هذه الأمة. ولذلك لا يمكن أن نتهم شعوبنا بأنها لم تناضل من أجل الديمقراطية ولو أفسح حكامنا الحرية أمام الناس لكان الأمر أفضل؟ لأن هذه الشعوب واعية ولو ترك الأمر إليها لتغير الوضع كله. ولذلك نحن نعيش هذا الصراع الدموي المحتدم بيننا وبين هذه الدول التي لا تمثل إرادتنا وإنما مفروضة علينا ترحماً من الخارج حتى لا أطيل، أظن بأن هذه النخب

تحتاج المعاناة أن توحد جهودها لأن ألوان القمع التي تمثل الإرادة الغربية لا يمكن ان تضطهدنا إلا بواسطة بعضنا بعضاً. نحن في تونس مثلاً اضطهدنا في بداية التسعينيات اضطهاداً لم يعرف له تاريخ البلد مثيلاً. وهناك قسم من النخب قدم الفتاوى أن هؤلاء خطر على الديمقراطية وخطر على حقوق الإنسان، وخطر على حقوق المرأة وعلى المجتمع المدني، ولذلك أيها الحكام اذبحوهم. ذبحونا بيد النخب، ولكن الحمد لله الآن هناك وعي وتقارب بين كل النخب، ولذلك الحاكم اليوم أصبح يعيش في عزلة، إذا فمن المهم أن يكون بين هذه النخب ميثاق أن لا تتاصر ظالماً وأن تنتصر لكل مظلوم سواء كان هذا المظلوم هو مسلماً أو مسيحياً، سلفياً أو خلفياً وربنا سبحانه وتعالى ينتصر للمظلوم وحرّم الظلم على نفسه وجعله بين الناس محرّماً وليس بين المسلمين فقط.

وأخيراً أقول لا يمكن أن يتحقق التداول إلا بأمرين:

أولاً: أن يخف علينا ضغط الهيمنة الغربية التي هي باستمرار تواجهنا، وعلينا ألا نجلد أنفسنا ونقتل أنفسنا ونعتبر أننا مسئولون عن كل الكوارث. جانب كبير من الكوارث هو ميزان القوى الدولي الذي لا يزال مائلاً لصالح أعدائنا.. الجانب الثاني، أن التداول لا يحصل بين متناقضين، والتداول هو انتقال من الشبيه إلى الشبيه وليس من النقيض إلى النقيض، ولذلك إلى أن توجد بين هذه النخب قاعدة قواسم مشتركة. هذا شرط للتداول. وهنا نقول لإخواننا العلمانيين لا ينبغي في يوم من الأيام أن يجدوا إسلامياً فاهماً لإسلامه يتنازل عن نص ثابت من نصوص الدين كعقيدة. فالإسلامي لا يعتبر أن هذا ملك له هو يريد أن يتوافق مع الناس، ولكن لا يشعر بأن هذه النص الديني ملك له "للذكر مثل حظ الأنثيين" مثلاً لا يمكن لإسلامي أن يغير هذا لكن الإسلاميين من جهتهم يراغبون في التوافق في حدود عقيدتهم. فلا ينبغي

للعلماني أن يطالب الإسلاميين بأن يتخلوا عن أصل دينهم. ولكن هذا الإسلامي أيضاً من جهته لا ينبغي أن يعتبر نفسه وصياً على الدين وناطقاً رسمياً باسمه. كعقيدة ليس للإسلام كنيسة، ولذلك نرى الدكتور سعد الفقيه أعطانا سبعة مذاهب للسلفيين هذا داخل فصيل واحد هناك سبعة مذاهب للسلفيين ولو امتد لوجد عشرات منها. هذه الاجتهادات المختلفة في النهاية كيف تحسم؟... تحسم عبر الديمقراطية بحيث أن المشروع الإسلامي لا طريق له للتحقق إلا عبر الإرادة الشعبية وبالتالي التداول دائماً يجب أن يرى على أساس الديمقراطية وعلى أساس المواطنة.

12-4 سعد الفقيه

هناك تصحيح بسيط نسب لي أنني صنفت التجربة الإيرانية والسودانية ضمن تجارب السلفيين. أنا لم أتحدث عن التجربة الإيرانية والسودانية والسلفيون لا يعتبرون هاتين التجريبتين من التجارب السلفية وليس هناك مجال لأن تصنف من تجارب السلفيين، مع أن هناك آليات في التجربة الإيرانية تنفع للتعامل مع بعض الاحتياطات التي يطرحها السلفيون. **النقطة الأولى:** في مقدمة المداخلة الأخيرة أخونا تكلم عن التبشير بالديمقراطية. أن كان المقصود بالديمقراطية بمنظومتها الكاملة، وفر على نفسك وانس الموضوع، إن كانت بالمعاني التي ذكرها الأخ برهان، أنها عملية مشاركة سياسية أو عملية متطورة لشكل من أشكال المشاركة السياسية والمحاسبة والتمثيل هناك أمل بقبول هذا العرض. لأن ما تحتاجه حالتنا الآن هو الحوار ولكن لا نحتاج أن نستمر في التحوار على طريقة الطرشان نحتاج لأن ننزل إلى المجتمع ونقوم برصد دقيق لحالة المجتمع وتوجهاته الثقافية والاجتماعية. وأعتقد أن الكثير من النخب إما أنها أنانية أو تتعمد كطريقة من طرق الرفض المستتر أن تكذب على نفسها عندما تقول لا يوجد تغير في توجهات المجتمع. المد الإسلامي قوي والمد السلفي داخل المد الإسلامي قوي وقد تستغربون إذا قلت أن العولمة تخدم السلفية وجود القرص الممغنط -CD ROM. في الماضي كان الشيخ الألباني هو الوحيد الذي يستطيع ان يقول لك عن الدليل وتخريج الحديث، الآن أي طفل عمره سبع سنين يضع هذا القرص ويحصل على الحديث

بتخريجه الكامل وبكل مصادره في كتب السنة، بل يأتي بكتب التفسير والفقه وغيرها، فإذا لم يملك هذا القرص يستطيع الدخول إلى الإنترنت، هناك موقع اسمه الوراق أنشأته مؤسسة صخر فيه كل هذه الكتب، العولمة إذا خدمت التيار السلفي. الشيء الأخير أنا ضد الطرح الكوميدي لتصوير صور معينة مثل ما طرحه أخونا الدكتور عبد الوهاب، نعم هناك نماذج شاذة جداً في التيار الإسلامي لكن ربما تصلح لشيء من النكته والطرفة والحديث الذي يصور بعض الشذوذات غير الطبيعية كأنها حالة عامة غير مفيد، لنكن واقعيين وندرس الحالة بواقعها.

4-13 خالد الحروب

باختصار شديد واحتراماً للوقت، ذكر د.الرميحي في ورقته أنه لا بد للمجتمع من الوصول للتطور والوصول لنقطة معينة اجتماعية وثقافية وسياسية وبعدها يمكن إدخال الديمقراطية. وهذا طبعاً نوع من التحليل ربما يكون قريباً من الداروينية الاجتماعية، التي يجب على المجتمع أن يمر فيها كي يرتقي ويتطور. فالمشكلة النظرية والفلسفية في هذا التحليل تكمن في: من يحدد ماذا وإلى متى؟ من الذي يملك شرعية القول بأن مجتمعاتنا غير ناضجة للديمقراطية، ومتى سنتضج وما هي معايير "النضج"؟ وقبل هذا كيف يمكن أن نفصل حركة الاجتماع البشري نحو أي هدف ما (الديمقراطية هنا) عن السياق التدريجي للوصول إليه عن طريق وقف تلك الحركة بانتظار "النضج" من أجل الاستمرار في الحركة؟ باختصار الداروينية الاجتماعية في نظرتها للديمقراطية تدحض نفسها وتتناقض منطقتها الداخلي. وعلى العموم ربما كان الأفضل أن لا نستخدم الحتميات هنا سواء الداروينية أو غيرها، وذلك حتى نترك على الأقل هامشاً من التنوع في الخيارات وننحرر من سطوة المسار الأحادي الصارم للتقدم، بأرثوذكسيته ومركزيته الغربية المعروفة.

والأهم من ذلك، في سياق ما ذكره الرميحي أن الوصول إلى النقطة الحرجة في طريق التحول نحو الديمقراطية أي نشوء طبقة وسطى قوية في خضم معاناة طويلة ونضال شاق لا يمكن أن يتم عن طريق الدولة العربية القائمة حالياً لأن هذه الدولة ببساطة معادية لهذه الطبقة.

والسبب في ذلك هو أن تطور وقوة الطبقة الوسطى يعني بداية النهاية للنظام الأبوي السلطوي الذي يعتبر الأساس لتلك الدولة وعضواً عنه تؤسس لبداية المشروع الديمقراطي أي أن ذلك النظام يحفر قبره بيده إذا أنتج طبقة وسطى. ومن هنا فإننا نجد الحيرة والتمزق تستبدان بالأنظمة العربية التي تريد من ناحية نشر التعليم والتحديث للذين يفتتان أسس الأبوية السياسية لكنها تريد من ناحية ثانية المحافظة على البنى السياسية المتخلفة والمستبدة. لكن وبكل الأحوال لا يجب ربط التطور الديمقراطي عضوياً وإشتراطياً بحدوث تحول جذري في درجة انتشار التعليم والقضاء على الأمية، فلا التخلف ولا الأمية يمنعان الانتقال إلى الديمقراطية والمثل الأكبر هو الهند.

النقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها سريعاً هي ما ذكره الأستاذ عبد الله النيباري من مقولات تصور أن الإسلاميين هم الشريحة الأكثر معارضة للديمقراطية. وهنا فإنني أعتقد بأن الشريحة الأهم في المعارضة للديمقراطية هي النخب التي تدور في فلك الأنظمة الحاكمة ولم نتعرض لها بالعمق الكافي في هذا اللقاء. فهذه النخب مهمة جداً وتتكون من أكاديميين ومتقنين وفلاسفة منتشرين من مشرق الوطن العربي إلى مغربه: من المغرب إلى تونس إلى الجزائر مروراً بمنظري الكتاب الأخضر ووصولاً إلى مصر. وليس هؤلاء من الوزن الخفيف، فهناك مقولات كثيرة من لكتاب مثل عزيز العظمة ومحمد جابر الأنصاري تقول بأنه يجب أن تتواجد الدولة القوية أولاً ثم تليها الديمقراطية، وأن الدولة القوية هي التي تنشئ ديموقراطية قوية وليس العكس.

آخر ملاحظة، وهي من باب المعلومات والمعرفة، متعلقة بما ذكره الأخ جار الله عمر من أنه يريد ان يرى قوميين ينتقدون النظم القومية وإسلاميين ينتقدون النظم الإسلامية. وهنا أسجل بأنني قرأت كتاباً للإسلامي الدكتور عبد الوهاب الأفندي بعنوان "الثورة والإصلاح في السودان" وهو نقد صارم جداً وغير مجامل وحتى مخيف لنظام الحكم في السودان، وهو النظام الذي كان

الأفندي يعمل دبلوماسياً في سفارته في لندن. وهذا أيضاً يشير مرة أخرى إلى مقولة الدكتور خير الدين حسيب من أن هناك تغييراً في مستوى النقد الذاتي وفي عمقه وفي صراحته وفي شفافيته، وهو بالتأكيد تغيير إيجابي مهما كان طفيفاً وبطيئاً.

4-14 على ربيعة

كما هو معلوم لدينا جميعاً، فإن النظام الديمقراطي قد أصبح نظاماً عالمياً، وعليه فإنه لا يعيننا إطلاقاً الاستفادة من الضغوطات الخارجية التي تفرضها القوى الديمقراطية على الأنظمة غير الديمقراطية. بل على العكس من ذلك فإنه علينا أن نشجع مثل هذه التدخلات والضغوطات لأنها تمثل عاملاً مهماً في دفع عجلة التغيير كما حدث في باكستان والكويت وفي غيرها من الدول.

فالديمقراطية في الكويت كما نعلم لم ترجع إلا بفعل الضغوطات الخارجية على النظام السياسي. ولقد كان للجسور التي بنتها الحركة الدستورية المطالبة في البحرين مع القوى الديمقراطية في العالم أثرها الكبير في دعم هذه الحركة وإضفاء الشرعية النضالية عليها حتى تمكنت من تحقيق أول إنجاز لها وهو الانفتاح السياسي.

وعند الحديث عن العولمة فإنه يجب علينا أن نفرق بين الشق الأول، للعولمة وهو المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والشق الثاني المتعلق بالليبرالية الاقتصادية. ونحن بطبيعة الحال نؤيد الشق الأول وندعمه لأنه يخدم نضالاتنا من أجل الديمقراطية والمشاركة السياسية. أما الشق الثاني المتعلق بالليبرالية الاقتصادية فإنه يجب علينا أن نتعامل معه بحذر شديد لأن الرأسمالية الغربية تسعى من خلال العولمة أن تجتاح أسواق دول العالم الثالث وتهيمن على اقتصادياته الضعيفة. ولا أعتقد أن هناك من يختلف معي في القول بان الليبرالية الاقتصادية التي يطبقها الغرب تمثل أعلى مراحل الرأسمالية.

4-15 الصادق بخيت الفقيه

أظن أن الاحتجاج حق ديمقراطي. طلبنا المشاركة منذ الصباح، والآن ونحن في خاتمة اللقاء، فإن كثيرًا من القضايا التي أحببنا المشاركة بها قد قتلت بحثًا. لكن إن كان لابد من مهام فالرجوع مرة ثانية بهذا المجمع الكريم إلى قضية ضبط المصطلحات أو ضبط المفاهيم حقيقة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية المتحركة وكثير من القضايا المتحركة التي نوقشت في بحر هذا اليوم حصل فيها خلط كثير بما في ذلك مصطلح الديمقراطية نفسه. كثير من الإخوة الذين تحدثوا، تحدثوا عن الديمقراطية باعتبارها آلية مجردة الإحساس ليس بينها وبين أي أيديولوجية صلة. أكثر الذين تحدثوا كذلك تحدثوا عن الديمقراطية بفهم واسع جدًا. أضاف بعض الجالسين على طاولة هذا اللقاء مثل أبو عمر بالديمقراطية. كعقيدة وصفت لها قيم ووضعت لها أيديولوجية أخافت من أخافت من الجالسين هنا، ضبط المصطلح حتى فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية كمشروع. كفكرة أهمية قضية ضروري جدًا قبل الدخول في التفاصيل الملحقة بها.

عندنا في التعريفات أن أي آلية لها رسالة، وأي آلية تخلق بيئة ثقافية جديدة. درسنا ذلك في الإعلام ودرسناه في قضايا كثيرة. إذا استوردنا آلة حرف أو حرب تخلق بيئة ثقافية جديدة. فالديمقراطية لا يقبله مع إيماننا بها ومع ضرورة وضعها كأولوية للمشروع القومي أو المشروع النهضوي القومي الإسلامي تخلق بيئة ثقافية. لكن أيضًا يجب أن نتعامل معها تعاملًا علميًا ذكيًا يعرف أنه إذا كانت هي آلية، كيف يمكن أن يكيف المحتوى الذي يجب ان تستخدم به هذه الآلية في تشريح هذا المشروع وقيام هذا المشروع المنشود. هذه واحدة من قضايا الديمقراطية التي أشير إلى جزء منها وهي متمثلة بقلّة الوعي الاجتماعي بالديمقراطية. معظم الحديث الذي دار اليوم انصب حول مسألة الديمقراطية في مستواها ألا على قضية السلطة والنخب العربية والنخب الإسلامية كلها مهتمة جدًا بقضية الصراع لممارسة الديمقراطية على مستوى السلطة. لكن لم يدر حديث يطمئن بأن هذا المشروع يطرح قيمة الديمقراطية باعتبارها

قضية اجتماعية، قضية يجب الوعي الاجتماعي بها قبل أن تصعد إلى مستوى السلطة. هل مؤسسات المجتمع المدني مورست فيها الديمقراطية؟. الانتخابات تمارس أكثر من 50 سنة في العالم العربي على مستويات أدنى لكن حتى هذه الممارسة لم يضبط الزمن فيها بالنسبة للاميين العام الدائم. قضية التداول والمواقيت لم تستخدم في الديمقراطية عندنا.

4-16 أحمد الشاهي

قد يكون ما سوف أقوله تعقيبا وقد يكون نقدا إيجابيا ينطبق علينا كلنا. الإخوان جميعًا تكلموا عن النخب السياسية والمعارضة السياسية والشعوب، هناك فجوة كبيرة بين النخب السياسية والمعارضة والشعوب لم نتكلم عنها. النخب السياسية والمعارضة لا تشكل أكثر من 10% أما الـ90% من الشعوب فلا أحد يتكلم عنها. نحن هنا عندنا تليفونات نقالة وكهرباء. سيارة تنقلات، لا نفكر بالناس الذين لا يملكون نقودًا للتنقل أو شراء أدوية للعلاج. لم يذكر أي شيء حول هذه القضايا. الشعوب هذه نتكلم عنها على شكل شعارات، ولكن الاهتمام بهذه الشعوب يمكن أن يكون معدومًا، لماذا؟ استشهد بأحوال السودانين. وقد مكثت معهم 5 سنوات وعندهم مثل يقول "القلم لا يزيل البلم" القلم لا يلغي الغباء، نحن عندنا شهادات، قرأنا نظريات، ولذلك نتكلم عن الديمقراطية. لكن الشخص العادي، الفلاح المصري والسوداني يمكن يكون عنده فهم لبلده ومجتمعه وعن الديمقراطية. أكثر من الشخص المتعلم. وهذا أقوله عن خبرة. في السودان عندما تحدث ديمقراطية 75% من كل القرى والأرياف ممن يصوتون سيكونون الأغلبية ويكونون حكومة، المتعلمون لن يقبلوا بما تريده أغلبية الشعب. لماذا نتكلم ونحبذ الديمقراطية وبنفس الوقت نرفض نتائجها؟!

4-17 أحمد عبد الرحمن

النقطة الأولى:

اتفق مع مقولة أن الديمقراطية مستوى رفيع من الحكم توصلت إليه البشرية بعد تجارب ومراحل زمنية طويلة، والنظام الديمقراطي السائد الآن والذي نسعى جميعًا لتطبيقه نظام مشبع

بالقيم الغربية التي نشأ فيها - المطلوب من جميع النخب الإسلامية والقومية والوطنية ان تصوب جهودها في اقتفاء مضامين حقيقية نابغة من قيم وتقاليد وعقائد المواطنين في الوطن العربي إذا أريد لهذا النمط الديمقراطي النجاح.

النقطة الثانية:

بالنسبة للتجارب التي تجدر الإشارة لها كالتجربة الديمقراطية في إيران والأخرى في السودان فقلما يكتب عنها وما كتبه الإيرانيون كتبوه باللغة الفارسية، وكذلك فهو غير معروف ولم يكتب السودانيون ما يمكن الإشارة إليه، هذا الى جانب ما كتب عن التجريبتين من منطلق الرفض ولا يخلو من الغرض. وعدد كبير من المهتمين بالمسار الديمقراطي في أقطار العالم الثالث يأتون من الغرب. وتجربتنا معهم في السودان إنهم كثيراً ما يخرجون بصورة أفضل بكثير من تلك التي كانت في مخيلتهم.

النقطة الأخيرة:

إننا درجنا نستورد النظم الديمقراطية "النمط الغربي" لبلادنا دون أن نجهد أنفسنا ونعمل فكرنا لتكييف هذه النظم حتى تصلح لبلادنا، فالتجربة الأمريكية تميزت بقدرة مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية في ابتكار نظام ديمقراطي ملائم ومناسب يلبي تطلعاتهم. فأن لنا أن نعتبر بالتجارب لكل أنظمة الحكم ومحاولة تطبيقها في بلادنا حيث تختلف البيئة والظروف وأن نستوعب الدروس بأن أنظمة الحكم المستوردة يستحيل أن تفي وتلبي تطلعات المواطنين.

4-18 برهان غليون

أول ملاحظة تخطر لي في هذا السياق هي أننا لا نزال نراوح مكاننا في هذا المجال وأن قضية الديمقراطية لم تتقدم عندنا كثيراً وذلك بالرغم من النقاشات الطويلة وجهود التعزيز التي مازلنا نبذلها منذ عشرين عاماً على الأقل. وهذا يستدعي منا أن نعيد طرح هذا السؤال على أنفسنا. والجواب بالنسبة لي هو أن الديمقراطية ليست مسألة نظرية ولكنها مسألة عملية، أي

مسألة سياسية. والتقدم فيها لا يتوقف فقط على تطوير المفهوم ولكن على الممارسة العملية للديمقراطيين أي على الجهد الحقيقي العملي المبذول وعلى أسلوب العمل وإستراتيجيته. والحال أن من الصعب أن نقول إنه لدينا بالفعل حركة ديمقراطية بالمعنى السياسي المنظم لهذه الكلمة. هناك كلام كثير في الديمقراطية وتلقف من قبل حركات كثيرة لبعض مبادئها وأفكارها. هناك دعوة قوية للديمقراطية في البلاد العربية اليوم لكن ليست هناك حركة ديمقراطية حقيقية منظمة وواعية وفاعلة. ولا يمكن أن نصل إلى نتيجة في هذا الميدان ما لم ينجح دعاة الديمقراطية وهم اليوم كثيرون، لكنهم مقسمون ومنقسمون ومتفاوتو الفهم والولاء للفكرة، في العمل على قيادة الحركة الاجتماعية لهذه الحقبة التي نعيش. وقيادة الحركة الاجتماعية تعني أن المسألة لا تتعلق بالنضال من أجل الحريات الفردية، وهي معركة تخص قسماً قليلاً فعلاً من الرأي العام، ولكن أكثر من ذلك من أجل الكرامة والعدالة والقانون والتنمية والعقلانية في المجتمع وفي السياسة معاً، أي أيضاً من أجل الخبز والسكن والماء والكهرباء، في مواجهة التسبب والاستهتار والظلم وخرق القانون وعبادة الشخصية وهدر الكرامة وتدمير الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية. ومن هذا الزاوية، وإذا نظرنا إلى ما ترزح تحته الشعوب العربية من مشاكل وما تعانيه من محن، لا نجد من يتصدى لها، يمكن أن نقول إن الحركة الديمقراطية لا تزال غائبة أو أنها لم توجد بعد أو لم تضع قدميها بعد على طريق القيادة الاجتماعية، أي طرح برنامج التحويل السياسي والاجتماعي والاقتصادي البديل والناجع الذي يتوقف عليه مستقبلها ومستقبل دعائها في الفكر والمجتمع العربيين.

4-19 ناصر قلاوون

سؤال: هل الديمقراطية التركيبية خير مثال لنا بالنسبة للجدول الزمني المفترض لتطبيق الديمقراطية العربية؟ نحن نعلم أن لتركيا تجربة منقوصة في الديمقراطية حيث العسكر يتدخل كل عقد من الزمان لضبط المسار ولاشك أن الجيش التركي هو المرجع الذي يملك التحفظات على الديمقراطية مع كونه الرصيد الشرعي لها وحاميها لذا، من يستطيع تحديد مسار

الديمقراطية العربية الجوهري والزمني؟ أهو الجيش أم النخبة؟ وهل ننتظر 80 عامًا لنصل إلى ما وصلته تركيا أم هناك حل أفضل مربوط بفترة زمنية قابلة للتطبيق الواقعي؟

4-20 درويش بن فريج القبسي*

لقد اطلعت على بعض المقالات التي ستطرح للنقاش في لقائكم الحادي عشر استمرارًا في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. وبعد التأكيد على تمنياتي الخاصة لكم بالتوفيق في جهدكم القيم والبناء، أود أن أشير إلى نقطتين جوهريتين وهامتين لتحديد هوية الأمة العربية التي هي البوتقة التي تتصهر فيها المعارف والبناء الذي يجب دعم هياكله والتأكد من متانتها وقوتها لتقوم عليها سعادة الأمة ورفاهيتها، ولتتمكن من القيام بدورها الطبيعي بين الأمم. فالديمقراطية التي هي أحد أنظمة الحكم وركيزة البعد المؤسساتي هي أداة مشاركة الفرد الفاعلة في تصريف الأمور لتحقيق ذلك بما تتضمنه من قيم وممارسة وبما تحويه من حقوق الآن والمحافضة عليها وإعطاء كل ذي حق حقه، تدفع بالمجتمعات إلى الرقي والتقدم. وارتباط هذه النقاط بالديمقراطية لا يخفى عليكم دون شك، وإن تفصيل تلك النقاط وأبعادها يتحدد بتفصيل مكونات ثقافة الأمة وصلاتها والإمام بمتطلباتها من جهة، وفي تفصيل مكونات تنميتها المستدامة وتطويرها وتطبيقها والإمام بمتطلباتها من جهة أخرى. فالثقافة تتبع من وجدان الأمة الذي تتشكل منه هويتها، والتنمية المستدامة هي الإطار العملي لتلبية تطلعاتها التي في تحقيقها تكون الأمة قد قامت بواجبها في حاضرها وحافظت على مكوناتها لمستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة بوعي واقتدار، وتكون قد قامت بواجب الخلافة على الأرض والصلاح في العمل.

لذا يجب التفكير جدياً بما يسود العلاقة بين تاريخنا الثقافي والتاريخ الثقافي العالمي من اضطراب وانقطاع. فالتاريخ الثقافي العربي السائد هو في معظمه مجرد تكرار وإعادة للتاريخ الثقافي نفسه الذي كتبه أجدادنا في العصور القديمة وفي حدود الإمكانيات العلمية والمنهجية

* أرسلت هذه الملاحظات على أوراق اللقاء بعد أن تعذر على الكاتب الحضور.

التي كانت متوفرة لهم. وهذا لا يعني إهمال ثقافة الماضي وإنما الاهتمام أكثر بالحاضر ومشاكله والمستقبل وممكناته والتصدي لحالة الركود الفكري والثقافي هذه وإيجاد البدائل المناسبة. وقد قال العرب قديماً "فاقد الشيء لا يعطيه".

لقد ساد العرب الدنيا عندما أبدعوا وترجموا واكتشفوا وطبقوا فأغنوا الإنسانية بالعلم والمعرفة والثقافة التي ربطت العلوم القديمة والحديثة، حيث أن الثقافة من المحركات الأساسية لنمو الأمم، فكانوا بحق رواد العلم والمعرفة في ذلك العصر على عكس ما وصلنا إليه حالياً من عدم الاهتمام بتنمية القدرات الإنسانية الخلاقة والمبدعة، وذلك بعدم تأمين مراكز البحث العلمي والأكاديميات العلمية التي تؤسس على مناهج قديمة تنمي طرق البحث والتفكير وتفتح آفاقاً جديدة لمعرفة الكون وما يدور فيه والأرض وما يحافظ على ثرواتها الإنسانية والطبيعية التي منحنا الله إياها ووضعها كأمانة في أعناقنا. مما أدى إلى ضعف الوعي الثقافي للأمة وعدم قدرتها على اللحاق بالركب الحضاري العالمي.

وهنا يبرز تساؤل عن فائدة ثقافة الأمة إن لم تعمل على التنمية والبناء بشكل يخدم أبنائها ويرفع من مستواهم في التعليم والمعرفة وجميع نواحي الحياة الاجتماعية ونواحي الحياة بأكملها والتغيير إلى الأفضل ومحاربة الفقر المنتشر في الوطن العربي، حيث يبين تقرير UNDP عام 1996 إن هناك 73 مليون عربي دون مستوى الفقر وأن 10 ملايين يعانون سوء التغذية وسيتضاعف هذا العدد خلال الثلاثين عاماً المقبلة إذا استمرت نسبة زيادة السكان الحالية 2.5%. ومع ذلك صرف العرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة 1800 بليون دولار أمريكي تقريباً على شراء الأسلحة، مما سبب خللاً في التوازن الحضاري للأمة العربية، متذرعين بما يسمى بالأمن القومي (محصور في حماية الدولة والسيادة). علماً بأن معظم الدول العربية تشكو من عجز في ميزان المدفوعات يصل أحياناً إلى رهن مقدرات الأمة.

وكما يقول الدكتور محمد الرميحي في بحثه حول "الديمقراطية والنخب العربية"، والمقدم إلى لقائكم الكريم (الثروة الحقيقية ليست في امتلاك المال أو الاستمتاع بالسلع الاستهلاكية، بل هي في النشاط الإنتاجي والإبداعي وقدرة المجتمع ذاته على التجدد وتجديد ينابيع الإبداع فيه وامتلاك المعرفة وأدواتها. فنرواتنا كلها لن تنقلنا من موقعنا الهامشي واستخدامنا لأحدث منتجات العصر الاستهلاكية لن ينفعا عندما يسألنا أبنائنا ماذا فعلتم من أجلنا؟ إن مستقبل ثقافتنا العربية هو مستقبل الأمة العربية ذاتها، ولن ننجو من أزمتنا الراهنة من دون أن تتبنى الثقافة العربية الدعوة إلى تنوير العقل وتستعيد رسالتها الإنسانية المنفتحة على العالم التي تعلي من شأن العقل والإبداع).

فبداية المراجعة الثقافية الشاملة للعالم العربي تكون بالاهتمام بمراجعة وتحديث برامج التعليم ورفع مستواها إلى مصاف الدول التي تتطلع إلى مجارة العصر بكل متغيراته وأفكاره، فتحديات الألفية الثالثة هي تحدي العلم والتكنولوجيا وإن لم تنتبه الدول العربية لذلك التحدي ستواجه عواقب وخيمة على نحو أشد قسوة مما هو قائم الآن، حيث أن الوضع الحالي للتعليم في الوطن العربي هو في أزمة حقيقية من جميع الجوانب وخصوصاً المخصصات التي تستثمر في هذا القطاع.

وهذه الأزمة في مجال التعليم ترتبط ليس فقط بقلة مستويات الاستثمار والنوعية بل أيضاً مع الإغلاق المتسارع والخصخصة للمؤسسات الثقافية الحكومية. مما يؤكد بأن أزمة التنمية تلازم الأزمة الشديدة في التعليم في جميع مراحلها حيث لم يتم ربط الجامعات ومراكز البحث العلمي بحاجات المجتمع ومتطلباته. ومن المرجح أن التعليم السائد في المؤسسات العربية ليست له أي علاقة بتطوير شعوبها والمحافظة على البيئة، وبعيداً عن إقامة الوسائل المؤدية إلى تطوير عالمها العربي وإطلاق طاقاته الإبداعية في حل المعضلات لا يتعدى التعليم في العالم العربي عن كونه آلة بيروقراطية لتجريد الناس من فاعليتهم ولترسيخ مفاهيم الطاعة والخمول. ومن هنا فإن الوعاء الثقافي للأمة العربية يجب أن يتضمن في أولوياته وباهتمام شديد قضية التنمية

المستدامة، التي هي أساس التقدم والرقي وازدهار الأمم حيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي على أساس مبادئ العدالة والمساواة والسلام والأمن للجميع، فهي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة، وهي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهاية الموارد الطبيعية بل تقوم على حمايتها.

إن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الجميع أفراداً ومؤسسات وحكومات بإدارة واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد الطبيعية وقيام عدالة اجتماعية ضمن التوازن البيئي، ولذلك فإن عنصر الوقت والمستقبل هما أهم ما يميز التنمية المستدامة. كما أن علوم التنمية المستدامة تقوم على المزج والتكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وعلوم الحضارات الإنسانية. وطالما بقي المجال متاحاً وجب على العالم العربي أن يؤهل نفسه للمستقبل باستخدام حكيم للثروات الطبيعية الثمينة وغير المتجددة وذلك سعياً للوصول إلى تنمية مستدامة بشرية، اقتصادية، مؤسسية والمحافظة على الثروة الطبيعية وهي الأعمدة الأسئلة للتقدم والرقي.

وإنه لمن المحزن أن هذه الموضوعات الكبرى وغيرها غائبة عن فكر بعض المفكرين والكتاب العرب والبحث العلمي الجاد، حيث أن ما نقرأه في المجالات والدوريات العربية لا يتعدى أن يكون مجرد إلهاء للناس وتوجيههم وصرف تفكيرهم إلى أمور ثانوية بدل نشر نتائج البحوث والكتابة والعمل على تشجيع الناس في التفكير في هذه المشاكل وحث الهمم وخصوصاً هم المفكرين العرب لإعمال الفكر في إيجاد الحلول المناسبة لها. وذلك على الرغم من أن معظم الحكام العرب هم من القيادات المخلصة في العمل الجاد لتقدم الأمة ورفع مستوى معيشة

أبنائها، رغم قلة عدد المستشارين الصالحين لتقديم النصح ووضع الصورة كاملة ودون مواربة أمام هذه القيادات.

ولتكن شعارات الأمة العربية في مطلع الألفية الثالثة من أجل إعادة النظر في ثقافتها وإنشاء مؤسسات علمية فاعلة وقادرة ومستتيرة:

احترام الحياة بكل أنواعها: احترام حياة وكرامة كل كائن بشري بلا تمييز ولا تحيز.

نبذ العنف: ممارسة اللاعنف الإيجابي رفضاً للعنف بكل أشكاله، العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي لاسيما تجاه أضعف الناس وأشدّهم حرماناً كالأطفال والمراهقين.

التشاطر والعطاء: مشاطرة الوقت والمال وممارسة الكرم والسخاء لوضع حد للنبذ والطغيان السياسي والاقتصادي.

الإصغاء سبيل التفاهم: الدفاع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي والإصغاء والحوار دائماً وعدم الانسياق إلى التعصب ونبذ الغير.

صون كوكبنا: الدعوة إلى سلوك استهلاكي مسؤول وإلى نمط إنمائي يراعيان أهمية الحياة بكل أنواعها ويصونان توازن الموارد الطبيعية للكوكب.

تضامن متجدد: الإسهام في تنمية المجتمعات بمشاركة النساء الكاملة في ظل احترام المبادئ الديمقراطية لكي نبتكر معاً أشكالاً جديدة للتضامن.

وختاماً فإن الاهتمام والتركيز على ناحية واحدة فقط من الدراسات سيكون نوعاً من الاهتمام الجزئي ولن يؤدي إلى تقدم الأمة العربية بالشكل الذي نطمح إليه. إذاً يجب الاهتمام بالتنمية المستدامة وبالثقافة بكل ما تتضمنه، حيث أن الثقافة هي المحرك الأساسي للتنمية وتقدم الأمم، وهي التي تنظم جميع أوجه الحياة. ومن هنا يجب وضع الأسس الثقافية السليمة في المجتمعات العربية ونشرها ليطلع عليها كل من له رغبة في مواجهة التحديات والمآزق الذي

نعاني منه والعمل على اللحاق بالركب العالمي، حيث أن ما يحدث في الوضع العربي الحالي هو نوع من المنكر الذي يرفضه العقل والمنطق والإحساس بالمسئولية تجاه الأجيال القادمة.